مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تأسيس بناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(رؤية مستقبلية وتقييم سريع للواقع)

د. إحسان عمر الحديثي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تأسيس بناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (رؤية مستقبلية وتقييم سريع للواقع)

أ.د. إحسان عمر الحديثي *

مشكلة الدراسة :

بات لزاماً البدء بمراجعة شاملة لرؤية مؤسسات التعليم العالي العراقية وأهدافها وأدوارها، وصولاً إلى ابتكار رؤية جديدة تستجيب لحاجات المجتمع، وتتناغم مع قضاياه المعاصرة، وإشكالاته من جهة، وتحفِّز على المشاركة، أو المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى؛ سعياً لتحقيق مؤشرات جودة تمكنها من أداء دورها المناط بها على أكمل وجه.

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

هل لبناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع –القطاع العام والمدني_ دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: ت**تلخص جوانب أهمية البحث بالآتي:**

1. أهمية تحقيق مبدأ الشراكة بين الجامعات والمجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_ وبنائها عن طريق ابتكار آليات تعاون تضمن مسارات منظمة للعمل.
2. أهمية الجامعات بوصفها واحدة من أبرز ادوات الدول وأهم مؤشراتها القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. أهمية القطاع الخاص والمجتمع المدني في رعاية نتاجات الجامعات وتبنيها.

هدف البحث العام: يهدف البحث الحالي إلى:

تأسيس بناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_ في العراق ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الأهداف الفرعية الآتية:

* جامعة بغداد–كلية التربية للبنات.

الهدف الفرعي الأول: هو وضع محددات الإطار العام للرؤية المستقبلية لبناء شراكات بين الجامعات والمجتمع التي تمثلت برسالة الجامعة ورؤيتها وأهدافها وسياساتها، ومراجعة القوانين والتشريعات ذات الصلة، وابتكار مسارات التعليم قبل الجامعي، وتأكيد أهمية التدريب، وفسح المجال أمام إطلاق المبادرات، وزيادة التخيصات المالية.

وجاء الهدف الفرعي الثاني عن الإستراتيجيات الستة في تحقيق رؤية بناء الشراكات منها:

تطوير «إطار مؤهلات التعليم العام من ناحية وربطه بإطار التعليم العالي والبحث العلمي من ناحية أخرى « والعمل على تنفيذهما. وتطوير «دليل المهارات والقيم الجامعية والبحثية» وتنفيذه. وتحديد مخرجات المناهج الدراسية بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل والأهداف التنموية.

في حين جاء الهدف الفرعي الثالث في ماذا يجب عمله لبناء الشراكات وحتى نتمكن من وضع إطار عام يساعد في بناء شراكات فاعلة ومؤثرة بين الجامعات والمجتمع تسهم بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة 2030 وأهدافها لا بدَّ لها من: دعوة الحكومة العراقية إلى تبني **حوار سياسي وطني** حول سياسات الحكومة العراقية ورؤيتها وبرامجها بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030، **و**بناء شراكات في مجال البحث العلمي، على المستوى الوطني والإقليمي.

أمَّا ما يتعلق بالهدف الفرعي الرابع (نماذج لبناء شراكات بين الجامعات والمجتمع) فقد قدَّم الباحث أنموذجين، الأول: مساهمة طلبة الجامعات وحملة الشهادات العليا في محو الأمية وتعليم الكبار، والآخر: فتمثل بالعمل على إطلاق مشروع «البطاقة الوطنية الاقتصادية للجامعات العراقية».

تمهيد مرجعي:

تُعدُّ منظومة التعليم العالي في العراق في مدخلاته ومخرجاته، محوراً أساسياً ومنطلقاً نحو تحقيق الاستجابة لمستجدات العصر في إطارها الافتراضي المستقبلي، أمَّا في واقعها فهي لم تعد قادرة على الاستجابة لمستجدات العصر ولا تضييق الفجوة الرقمية (فجوة المعرفة) ولا حتى المساهمة المتواضعة في تحقيق أجندة التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة حتى سنة 2030م وأهدافها.

إذ ما زالتِ الجامعات العراقية شبه معزولة عن مجارات الواقع الرقمي بالسرعة والكفاءة؛ للتقدُّم المنجز ولا في تحقيق الشراكة المتواضعة مع المجتمع التي تدفع باتجاه تفعيل أهداف التنمية

للألفية وأجندتها المعتمدة عالمياً؛ لتكون شبه جزر معزولة عن الواقع، بحيث لا يتحقق التعاون عبر شراكات جادة وواعدة وممكنة يجعلها تسهم في تحقيق الطموحات العراقية في تواصلها عبر تفعيل الأجندة الدولية.

وفي هذا السياق، تؤكِّد الوقائع المتسارعة باتجاه تنفيذ الإعلان الدولي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر شراكة حقيقية واعدة وهادفة وجود تخلف لبعض الدول عن المواكبة الجادة والفاعلة لتحقيق هذه الأهداف على المستوى القطري.

وموقع العراق بدرجة أو بأخرى بين هذه الدول وهي بالنتيجة مطالبة بأحداث شراكات فاعلة لمؤسسات التعليم العالي ومناهجه ونظمه مع المجتمع العراقي بمؤسساته وكلياته الجامعية والبحثية والمالية؛ لتحقيق حراك هادف يسهم في تجاوز حالة التخلف العراقي وترقية هذا الدور لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، ومن هنا تأتي هذه الورقة في مقارنة موضوعية تحلل الواقع وتقدم المعالجات وتؤكد أهمية بناء الشراكات.

مشكلة الدراسة: تتجسَّد مشكلة الدراسة في السياق الآتي:

أشارت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة حول أهداف التنمية المستدامة (2030) مجموعة من الملاحظات منها:

1. ما يزال التقدُّم في تحقيق الأهداف متفاوتاً بين دولة وأخرى، فكثير منها ليست في المسار الصحيح للوصول إليها بحلول عام 2030م.

2. تواجه البشرية أزمات متفاقمة بما في ذلك حالة الطوارئ المناخية وجائحة (كورونا) (كوفيد 2019)، فضلاً عن تداعيات الحرب في أوكرانيا التي تؤثر بوتيرة سريعة على الغذاء والطاقة والتمويل في جميع أنحاء العالم[1].

3. اتساع الفجوة بين التحديات التي تواجه العالم من ناحية، والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من ناحية أخرى، وضعف سياسيات الدول في الاستجابة لها، مما يتطلب ابتكار سياسات وحلول غير تقليدية تتواءم وحجم التحديات.

1. تحتاج الجامعات إلى بناء شراكات لسد فجوات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يوجانا شارما -5أبريل- 2022 https://rihed.seameo.org

4. مع الجهود التي تبذلها الجامعات في إعداد الطلبة للمستقبل خدمة للمجتمع، إلا أنَّها ما زالت دون مستوى تمكين مخرجاتها بالمؤهلات التي يتطلبها سوق العمل، تعزيزاً للجاهزية المهارية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها.

5. مع ابتكار براءات الاختراع والمشاريع والمبادرات لبعض الجامعات العراقية التي يمكنها أن تعالج عديد من القضايا والمشكلات التي يواجهها المجتمع في مجالات مختلفة مثل التدهور البيئي والصحي، وتراجع جودة التعليم وانتشار الأمية وارتفاع معدلات الفقر وتنامي ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها، إلا أنَّ تفعيلها من قبل الجامعات والمؤسسات التعليمة دون مستوى الطموح، والذي قد يعود في بعض معطياته إلى ضعف الشراكة، أو العلاقة ما بين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات بالمجتمع، ولا سيَّما القطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظماته والنقابات والجمعيات الأهلية.

6. ضعف التشبيك الداعم بين الجامعات والمراكز الأكاديمية من ناحية، وأصحاب القرار ومؤسسات التخطيط من ناحية أخرى، ومع أهمية العلاقة بين الجامعات وأصحاب القرار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أنَّها هي الأخرى ما زالت دون المستوى المطلوب.

7. تخلُّف القطاع الخاص على نحو كبير في المشاركة برسم سياسات البحث العلمي وتحديد متطلباته من الجامعات والمعاهد المختلفة؛ وذلك لهشاشة فلسفة التعليم وغياب رؤية تنتج مخرجات نوعية متميزة ومستجيبة.

وبسبب ذلك كله، بات لزاماً البدء بمراجعة شاملة لرؤية مؤسسات التعليم العالي العراقية وأهدافها وأدوارها؛ وصولاً إلى تطوير رؤية جديدة تستجيب بكفاءة لحاجات المجتمع، وتتناغم مع قضاياه المعاصرة وإشكالاته من جهة، وتحفِّز على المشاركة أو المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى؛ سعياً لتحقيق مؤشرات جودة تمكنها من أداء دورها المناط بها على أكمل وجه –في السؤال الآتي–:

هل لبناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع –القطاع العام والمدني– دور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

الأهمية المرجعية لشراكة من الجامعات العراقية والمؤسسات والهيئات المعنية في تحقيق أهداف الأجندة الدولة للتنمية المستدامة

لم يعد دور الجامعات وَفْقاً لفلسفة التعليم المعاصرة مقتصراً على البحث العلمي، أو التدريس الجامعي، بل بناء شراكات حقيقية فاعلة ومؤثرة بين الجامعات والمجتمع وتأسيسها؛ لترقية التعامل مع المستحقات المعاصرة لتحقيق أهداف وأجندة التنمية المستدامة حتى سنة 2030، وأهدافها السبعة عشر (الأمم المتحدة). إذ لم تعدِ المعالجات المنفردة كافية للوفاء بمتطلبات تحقيق تلك الأهداف، وقد ظهر جلياً أنَّ تلك المعالجات والمعالجات الأحادية والمنعزلة دون مستوى الطموح .. فالتحديات كبيرة وشاملة لذا لا بدَّ أن تكون مستجيبة بكفاءة مستدامة لمستوى الطموح الوطني الواعي والدولي العالمي، وأن تكون المعالجات بمستوى التحديات، وتجاوز الحلول الميسَّرة المخلَّة التي غالباً ما تُفْضِي إلى إعادة إنتاج أزمات أكثر تعقيداً.

لقد دأبت الدول المتقدمة على مراجعة سياساتها في التعليم العالي والبحث العلمي سعياً لربط مواردها البشرية_مخرجاتها_ من (الخريجين) من جهة، والبحث العلمي من جهة أخرى بسوق العمل؛ تحقيقاً لأحد أهم متطلباته في إعداد خريجين قادرين على العمل وَفْق المستوى العالمي، إذ يعتمد العالم اليوم على نظام المؤهلات/ المهارات في شغل الوظائف المختلفة[2]، عبر تطوير مناهج دراسية جديدة تبدع طرائق تدريس تتواءم مع التغيرات، وتستجيب لمتطلبات بيئات العمل المتغيرة. [3] كفاءة استجابة الجامعات وتميزها الذي يقاس بمدى ما تخرجه تلك الجامعات من ثروة بشرية دراسة مهارات وكفاءات عالمية وركنها التشاركي مع المجتمع وحاجات سوق العمل ومتطلباته وتتفاعل مكفاءة مع سلبياته، وهو أهم المؤشرات في تحقيق الجامعة لرؤيتها وأهدافها في عالم متغير.

ومن هنا تظهر أهمية تأسيس الشراكات بين الجامعات والمجتمع –القطاع المدني والخاص– ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالأهداف السبعة عشر للتنمية في الأجندة الدولية ليست هدفاً واحداً، وإنَّما منظومة أهداف مترابطة ومتكاملة، ومسار العمل في أحدها يقتضي الأخذ بنظر الاهتمام مسارات الأهداف الأخرى، فالعمل في مجال دون المجالات الأخرى سيؤثر على النتائج، ويصبح من الصعب جداً تحقيق أحداها دون الأهداف الأخرى، ومن ثَمَّ لا بدَّ من تظافر الجهود؛ لابتكار آليات تأسيس شراكات حقيقية بين الجامعات والمجتمع المدني والخاص؛ تأخذ على عاتقها تنفيذ برامج أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة ذلك التقدم بكل شفافية وموضوعية واستيعاب لكل المستجدات والتوجيهات الدولية والمحلية.

2. المؤهل هو المحصلة الحقيقية لمجموع المعارف والمهارات والكفايات التي يحصل عليها المتعلم بعد إكماله البرنامج التعليمي والتدريبي.
3. التعليم وتحسين جودة الحياة لدى أفراد المجتمع _تعليم جديد_ : فاضل خليل إبراهيم 2021-07-25 https://new-educ.com

وفي السياق نفسه، لا يمكن تحقيق أيٍّ من أهداف التنمية المستدامة دون مساهمة التعليم العالي عن طريق البحث والتعليم والمشاركة المجتمعية[4]، ويشير (دارين ماكديرموت) من جانبه إلى أنَّ: (دور التعليم العالي في الشراكة مع المجتمع ككل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر يأتي في الوقت المناسب، مع بقاء أقل من ثمان سنوات فقط لتحقيق أجندة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030). ويتأكد مع كل هذا[5].

بناء الشراكات لسد الثغرات أو الفجوات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية استثمار موارد الجامعات، ولا سيما ما يتعلَّق منها بالبحث العلمي الذي ينبغي أن يصب في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل المعاصرة وحاجاته التي تتميز بالكثافة المعرفية.

وتزداد أهمية تأسيس الشركات مع حجم التحديات التي تعرض لها العالم عند انتشار جائحة كورونا 2019، وما رافقها من أزمات اقتصادية كبيرة، فضلاً عن الحرب الأخيرة بين روسيا وأوكرانيا التي أسهمت في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود واضطراب الأمن والسلم، ممَّا وسَّع من مساحة التحديات واتساع الفجوة بين واقع الدول وسياساتها، وما تأمل أهداف التنمية المستدامة بتحقيقه.

وعليه، فإنَّ تأسيس الشراكات في التعليم العالي المجمع هو أمر مهم للغاية، ليس فقط للنهوض بكيفية المساهمة في التكيف مع التحديات المتغيرة لعالم العمل المتغير فحسب، وإنَّما المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتنمية البشرية عموماً، وبناء مجتمع مجال الكثافة المعرفية المستدامة، ويسوده الأمن العام المستدام والسلمي.

فالأهمية المرجعية لتحقيق الشراكات يمكن أن تتمحور حول الآتي:

1. أهمية تحقيق مبدأ الشراكة بين الجامعات والمجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_ وبنائها عن طريق تطوير آليات تعاون تضمن مسارات منظمة للعمل؛ لمعالجة كثير من التحديات والمشكلات التي تواجه منها المجتمع المعاصر عموماً، والعراق خصوصاً، وحلها بطرائق غير تقليدية، ومن ثم كفاءة المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو شامل.

4. مركز لتبادل أفضل الممارسات والأفكار حول التعليم العالي وأهداف التنمية المستدامة: بريندان أومالي 21 أبريل 2022 https://univeristyworldnews.

5. دارين ماكديرموت ، قائد فريق SHARE، في المؤتمر الإقليمي: (حوار السياسات) المركز الإقليمي لمنظمة SEAMEO RIHED وزراء التعليم في جنوب شرق آسيا المتخصص في التعليم العالي والتنمية https://rihed.seameo.org تحتاج الجامعات إلى بناء شراكات لسد فجوات أهداف التنمية المستدامة يوجانا شارما -5أبريل- 2022.

وفي هذا الأتجاه يؤكد تقرير (مستقبل التعليم)[6] الذي أطلقته اللجنة الدولية لليونسكو أنَّه: (يجب أن تكون الجامعات ومؤسسات التعليم العالي نشطة في كل جانب من جوانب بناء تطوير عقد اجتماعي جديد للتعليم وإقراره؛ للعمل على أفضل وجه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للألفية)[7].

2. الأهمية النوعية بوصفها واحدة من أبرز بحوث الخبرة وأدوات الدول، وأهم مؤشراتها القادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهي تمثل داعماً علمياً وثقافياً وحضارياً مهماً للمجتمع عن طريق رفده بالبحوث للجامعات والدراسات والمسارات والمعالجات، وتطوير المبادرات، وتأهيل الطاقات، والموارد البشرية المؤهلة والمستجيبة لمتطلبات سوق العمل المتعاقد لسوق العمل بما تتصف به من الكفاءة والتمكين ومن مهارات عديدة مثل: المهارات الإبداعية ومعالجة المشكلات وتحقيق الشراكة والتطوع وغيرها، فضلاً عن تقديم إدارة التأزُّم التي يواجهها المجتمع ممَّا يؤهِّلها على أداء دورها الإيجابي في خدمته وتنميته اجتماعياً وبيئياً وصحياً واقتصادياً.

3. أهمية القطاع الخاص والمجتمع المدني في رعاية مخرجات الجامعات وتبنيها، لأنَّ الدولة وحدها غير قادرة على تحمل الإنفاق الكبير على عديد من المشاريع والبحوث والمبادرات وغيرها، إذ تعمل الشراكة على تخفيف العبء المالي على الميزانية العامة للدولة، ومن ثَمَّ فإنَّ مسؤولية القطاع الخاص والمجتمع المدني لا تقل أهمية عن مسؤولية الدولة في النهوض بالمجتمع وتطوره وتقدمه والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن أن تخلق فرصاً للقطاع الخاص نفسه للمساهمة بقيمة (12) بليون دولار في مجالات الأغذية والزراعة والمدن والطاقة والصحة والرفاهية وبخلق (380) وظيفة جديدة بحلول 2030م[8].

وهنا ينبغي التأكيد أنَّ المقصود بمفهوم الشراكة لا ينحصر بالدور المادي للقطاع الخاص فقط، بل علاقة متبادلة ينهض فيها القطاع الخاص -بكل فروعه الاقتصادية والصناعية،- بدور أساسي في تحديد مسارات التعليم والتدريب المستقبلية وفي المشاركة الفاعلة في تطوير مخرجات التعليم أيضاً؛ بوصفه الطرف المعني بتشغيل الخريجين من جهة، ولأنَّه الجهة الأكثر تخصصاً بما يتطلبه

6. مستقبل التعليم عقد اجتماعي جديد مبادرة عالمية لإعادة تصور كيف يمكن للمعرفة والتعلم تشكيل مستقبل البشرية والكوكب https://en.unesco.org/futuresoofeducation

7. الجامعات كمحفزات للانتقال الى الاستدامة : داغ اولاف هيسن 20 أبريل 2022 -https://univeristyworld news

8. عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص وأهميته في الاقتصاد العراق: د. مهند حميد مجيد، مركز البيان للدراسات والتخطيط :2021 ص: 3.

سوق العمل من معارف ومهارات من جهة أخرى.

هدف البحث العام: يستهدف هذا البحث تحقيق:

بناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_ في العراق ودفعها باتجاه تفعيل دورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق الأهداف النوعية الآتية:

- وضع محددات الإطار العام للرؤية المستقبلية لبناء شراكات بين الجامعات والمجتمع.
- الإستراتيجيات السبع في تحقيق رؤية بناء الشراكات.
- ماذا يجب عملهُ لبناء الشراكات؟
- نماذج لبناء شراكات بين الجامعات والمجتمع.

نحو مقاربة مفهوم المصطلحات:

1. **أهداف التنمية المستدامة:**

مجموعة من الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة، وتعرف -أيضاً- باسم الأجندة العالمية 2030، وهي رؤية ودعوة عالمية للعمل من أجل القضاء على الفقر، وحماية كوكب الأرض، وضمان تمتع جميع الشعوب بالسلام والازدهار بحلول عام 2030م[9].

2. **الشراكات:**

معنى شراكة في معجم المعاني الجامع

هي: (اسم) علاقة تقوم على التعاون لتعزيز المصالح وتبادلها في المجالات جميعها بين كيانين «شَراكة اقتصادية».

المفهوم الإجرائي للشراكة: التعاون المشترك بين الجامعات والمجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_ للإفادة من القدرات والمهارات المتنوعة للشركاء؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. **الجامعة:** تعددت تعريفات الباحثين للجامعة، ولكنها تشترك في أنَّها إحدى مؤسسات

9. المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء: الإمارات العربية المتحدة https://fcsc.gov.ae

التعليم في المجتمع وتعمل على إنتاج المعرفة، وتهيئة الكفاءات في المجالات العلمية والإدارية والتقنية المختلفة؛ لخدمة المجتمع.

التعريف الإجرائي للجامعة هي مؤسسة فكرية علمية بحثية تنموية إنسانية تعمل على بناء شراكات مجتمعية؛ لتمكين أفراد المجتمع من المهارات العالمية ومواجهة التحديات، وفي ضوء ثلاث موجهات رئيسة تحدد مكانة الجامعة وأدائها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وهي: الملاءمة والجودة والطابع الدولي.

4. **المجتمع**: نسيج اجتماعي من صنع الإنسان، ويتكوَّن من مجموعة من النظم والقوانين التي تحدِّد المعايير الاجتماعية التي تترتب على أفراد هذا المجتمع.

5. **المجتمع المدني**: المجتمع الذي تكونت مؤسساته ومنظماته بصورة مستقلة عن سلطة الدولة، إذ يجمع فيما بينها رابطة اختيارية طوعية[10].

6. **القطاع الخاص**: قطاع الأعمال المرتبط بالمؤسسات والشركات التي يملكها أفراد بصفة شخصية وغير مرتبطة بحكومة الدولة، أو أي مؤسسة من مؤسساتها[11].

7. **الدور**: الواجب أو المسؤولية التي يجب القيام بها[12].

التعريف الإجرائي للدور: واجب الجامعات العراقية ومسؤوليتها تجاه تنمية المجتمع وأفراده معرفياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وصحياً، وبيئياً إلى غير ذلك، عن طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

محددات الإطار العام للرؤية المستقبلية لتأسيس شراكات بين الجامعات والمجتمع

يشهد العالم تقدُّماً ملحوظاً في مختلف مناحي الحياة، وبات واضحاً حجم الفجوة التي تواجه التعليم العالي والبحث العلمي في العراق قياساً بالدول المتقدمة أو أغلب الدول النامية من جهة، وبينه وبين متطلبات التنمية الشاملة في المجتمع العراقي من جهة أخرى.

10. تعريف المجتمع المدني: محمد مروان: https://mawdoo.com 22 نوفمبر 2021.
11. مفهوم القطاع الخاص: مجد خضر: https://mawdoo.com 17 يوليو 2016.
12. دور الجامعة في تنمية العلاقات الاجتماعية والمسؤولية الوطنية: لميس نديم عبدالرزاق رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية جامعة دمشق 2014: ص 8.

ويؤكد التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/اليونسكو أنَّ استجابة التعليم العالي للتحديات في عالم متغير ينبغي أن يسترشد بثلاث موجهات رئيسة تحدد مكانته وأداءَه على المستوى الوطني والإقليمي والدولي وهي: **الملاءمة والجودة والطابع الدولي**[13].

ممَّا يدفع باتجاه استجابة مؤسسات التعليم العالي العراقية للتغير من فلسفتها وإستراتيجياتها بالاعتماد على موجهات البيئة المحلية لارتباطهما معاً بمنظومة مجتمعية التي تُعدُّ قاعدة البناء ونقطة الانطلاق باتجاه تطوير نظمها التعليمية وتحديثها بما يستجيب ويتوافق مع التقدُّم الحاصل في العالم، على أن يكون للجامعات إبداعها وتميزها الخاص[14].

وهكذا فإنَّ الإصلاح الجامعي/ التنموي في العراق بحاجة إلى معالجات حقيقية ومستدامة وليس إلى حلول ومعالجات سطحية أو مهدئات وقتية، كما يحصل بين الحين والآخر، إذ يُعدُّ تغيير القوانين والتعليمات والأنظمة والهيكليات والمهام التي تحكم عملية البحث والتطوير والتشبيك وبناء الشراكات بين الجامعات والمجتمع، محوراً في غاية الأهمية ينبغي التأسيس عليه.

وهكذا تضع هذه الدراسة محددات الإطار العام المرجعي للرؤية المستقبلية لتأسيس شراكات بين الجامعات والمجتمع، إذ العراق أحوج ما يكون إلى التغيير الشامل عِبرُ رؤية تستند إلى ما يأتي:

أولاً: رسالة الجامعة

إعادة النظر في رسالة الجامعة وأهدافها وأدوارها المتعددة، فلم يعد دورها مقتصراً على البحث والتدريس، وإنَّما تأسيس شراكات حقيقية بينها وبين المجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_ بحيث يكون لها أثرها الفاعل من أجل الاستجابة لحاجات المجتمع والتحديات المعاصرة ومعالجة المشكلات والتحديات التي يواجهها، ومن ثَمَّ المساهمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندتها المعلنة دولياً.

ثانياً: رؤية الجامعة

تطوير رؤية إستراتيجية شاملة بعيدة المدى مؤسسة على المرجعيات العلمية المتطورة

13. بحث في سياسات التغيير والنمو في مجال التعليم العالي: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ اليونسكو، ص7، 1995م. بتصرف.

14. التعليم العالي في العراق: سالم سليمان وصلاح الحديثي، ص8، http: //www. nazaha. iq/conf7/conf7-adm2. pdf، بتصرف.

والتوجيهات الدولية لتكون هي الموجِّه للجهات المسؤولة عن التعليم الجامعي والبحث العلمي بعيداً عن أهواء تلك الجهات وانتماءاتها، ما يحتم تبني مفهوم استقلال الجامعات بصورة حقيقة (أكاديمياً وإدارياً ومالياً) وتطبيق مبدأ الحريات الأكاديمية والالتزام الكامل بمضامينه، ولا سيما حرمة المؤسسات التعليمية كمراكز علم وبحث وفكر وتطوير بعيدة عن التسيس، واختيار قيادات جامعية على وَفْق معايير الخبرة والمعرفة والكفاءة والنزاهة والمقبولة والتخصص والمستوى العلمي الرفيع.

ثالثاً: أهداف الجامعة

لقد تبنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتعليم العالي واستندت في تحقيق أهدافها الإستراتيجية إلى عمليات تنشيط قدراتها الذاتية لبناء «مجتمع المعرفة» والاتجاه نحو تحقيق «التنمية البشرية المستدامة» وتدعيم « متطلبات الجودة في التعليم العالي» على وَفْق معايير وطنية تتوافق مع معايير الجودة المعتمدة عالمياً من أجل[15]:

- تعزيز دور الجامعات والهيئات والمراكز العلمية والبحثية في إعداد علماء المستقبل وبناء جيل مثقف على درجة كافية من الرصيد المعرفي، والوعي، والالتزام الثقافي، والقيمي.

- تحفيز أُسس التواصل العلمي والأكاديمي (داخلياً وخارجياً) والانفتاح في التعامل مع المستجدات المعاصرة وصولاً لحافات العلوم.

- الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لاستكشاف المعرفة الجديدة وتطوير المعرفة الحالية أو الحصول عليها والعمل على نشرها وتطبيقها.

- الالتزام بأُسس اختيار القيادات العلمية والإدارية الكفوءة.

- اعتماد معايير وطنية لضبط الجودة في التعليم العالي على وَفْق معايير الجودة المعتمدة عالمياً؛ لتحسين نوعية مخرجات الجامعات وانسجامها مع متطلبات تقدم المجتمع.

- المساهمة في تطوير المجتمع، وحل المشكلات، وإدارة التأزم عن طريق البحث العلمي وتعزيز المشاركة والإبداع المجتمعي.

- الدفع باتجاه مزيد من ارتباط أهداف التعليم العالي في العراق بأهداف التنمية ارتباطاً وثيقاً

15 . عبدالرزاق عبدالجليل العيسى، نشأة وتطور التعليم العالي في العراق https://www.icajo.com 15/08/2013

ومنسجماً إلى حد كبير، إذ إنَّ كليهما يرتكزان على المنطلقات نفسها في توفير التعليم للجميع، وأن يكون تعليماً جيداً يتوافق وأهمية مجتمع العلم والمعرفة[16].

رابعاً: رسم السياسات

صياغة سياسات مستقبلية في التربية والتعليم العالي والبحث العلمي تنطلق بالمجتمع العراقي وقضاياه، وبسوق العمل وحاجاته؛ لتمكين الأفراد وتأهيلهم من مهارات العالم المتغير والتقنيات الرقمية والمعرفة المتطورة والعالمية الكثافة المعرفية، وبالنتيجة المساهمة في الوصول إلى رؤية العراق 2030 الخاصة ببناء الإنسان العراقي من جهة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة أخرى.([17]

خامساً: القوانين والتشريعات

- وضع الإطار القانوني والتشريعي للشراكة وتطويرهما.
- إصدار قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- مراجعة القوانين والتشريعات التي تحكم التعليم العالي والبحث العلمي في العراق، بما يحقق فرص النهوض بالقطاع الخاص. وأنَّ مثل هذه التشريعات والقوانين المستجدة تتطلَّب الخروج عمَّا هو مألوف والمتمثل بإناطة المهمة بوزارة التعليم العالي فقط، بل هي تستوجب تشكيل لجنة وطنية تضم مختلف الوزارات والجهات المعنية والقطاع الخاص وعدداً من الخبراء الدوليين.

سادساً: حوكمة التعليم وبناء الشراكات

- حوكمة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق؛ لضبط عمليات تطوير المناهج، وطرائق التدريس ومسارات البحوث العلمية للأساتذة، وطلبة الدراسات العليا، والتقييم، والامتحانات، وضمان الجودة على وَفْق أفضل الممارسات العالمية، إذ ليس من المعقول أن تظل جهة واحدة هي المسؤولة عن تقييم نفسها بنفسها بحيث يمكن أن نقيِّم تعليم الطلبة؛ ليصبحوا مواطنين مؤهلين جاهزين للعمل على المستوى الوطني والعالمي، وعقليات متقدمة بالتفكير الناقد والإبداع، وحل المشكلات تتواءم وممارسات التعلُّم مدى الحياة، وبالنتيجة ضمان تحقيق الجودة على وَفْق

16 . عبدالرزاق عبدالجليل العيسى، نشأة وتطور التعليم العالي في العراق https://www.icajo.com 15/08/2013

17. إحسان عمر الحديثي: التربية والتعليم في العراق رؤى مستقبلية في ضوء أهداف التنمية المستدامة 2030

أفضل الممارسات العالمية، وبالنتيجة فإنَّ تبنِّي الحوكمة ضمان لجودة الخدمات المقدمة من الجامعة، فضلاً عن ذلك يشرع بتطبيق الأساليب المناسبة للمحاسبة والرقابة للحفاظ على تقديم الخدمات بالتوقيتات وبالتكلفة والالتزام بالبنود المتفق عليها في صيغة التعاقد.

سابعاً: مسارات التعليم قبل الجامعي

– إعادة النظر في مسارات التعليم العام قبل الجامعي بعيداً عن النمط التقليدي بين العلمي والأدبي والتوجُّه نحو العالمية التي ربطت التعليم العام بمتطلبات التعليم العالي والبحث العلمي من جهة، وبمتطلبات سوق العمل المتغير على وَفْق قاعدة الاقتصاد المبني على التكنولوجيا والمعرفة لكي تنتج مسارات جديدة تخدم قطاعات السياحة والرياضة والفنون وتكنولوجيا المعلومات وغيرها ابتداءً من المرحلة المتوسطة من جهة أخرى.

ثامناً: التدريب

العمل مع جميع الجهات الوطنية في القطاعين العام والخاص ومع كل المخلصين في العالم؛ لغرض دعم التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم العام في العراق، لا سيَّما في البحث ومجال التدريب الدولي والمختبرات الحديثة **والمجالات العلمية المستجدة**.

تاسعاً: إطلاق المبادرات

فسح المجال أمام الأساتذة والطلبة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية؛ لإطلاق المبادرات وتشجيعهم على المشاركة في الأعمال التطوعية المجتمعية المختلفة؛ لتعزيز دور الجامعة المجتمعي وتنمية الشعور بالمسؤولية تجاه أبناء الوطن وتحقيق قيم المواطنة، ومن ذلك المساهمة في محو الأمية وتعليم الكبار، ومكافحة التصحُّر والحفاظ على البيئة، وإعطاء تقديم المحاضرات في المدارس والسجون الإصلاحية حول المخدرات وخطر تعاطيها أو الاتجار بها إلى غير ذلك.

عاشراً: المخصصات التمويلية:

إعادة النظر في التخصيصات المالية للتربية والتعليم والبحث العلمي؛ لأنَّها أحد أهم الدعامات والمؤشرات على تطوير التعليم في أي بلدٍ، وتقدُّمه يقوم على هو مقدار ما تخصصه تلك الدول من موازنتها العامة للتعليم والبحث العلمي.

الإستراتيجيات السبعة في تحقيق رؤية تأسيس الشراكات

تتحقَّق رؤية بناء الشراكات وتأسيسها عن طريق عدد من الإستراتيجيات، منها:

- تطوير «إطار مؤهلات التعليم العام من ناحية، وربطه بإطار التعليم العالي والبحث العلمي من ناحية أخرى»، والعمل على تنفيذهما.
- تطوير «دليل المهارات والقيم الجامعية والبحثية» وتنفيذه.
- تحديد مخرجات المناهج الدراسية بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل والأهداف التنموية وأحدث التطورات العلمية عموماً والتقنية الرقمية خصوصاً.
- تدريب القيادات الجامعية الإدارية والهيئات التدريسية (وإعداد قيادات تدريبة).
- تطوير وثيقة ترخيص الجامعات والكليات الأهلية وتنفيذها للوصول إلى المستويات الدولية والعالمية.
- إيجاد دليل معايير الترخيص المهني تحت اسم «إجازة المهنة» ليكون مرجعية موحدة.

ماذا يجب عمله لبناء الشراكات (التوصيات)

من أجل وضع إطار عام يساعد في تأسيس شراكات فاعلة ومؤثرة بين الجامعات والمجتمع تسهم بتحقيق متطلبات التنمية المستدامة (2030) وأهدافها وأجندتها، لا بدَّ لها من:

1. دعوة الحكومة العراقية إلى تبنّي **حوارٍ سياسيّ وطنيّ** حول سياسات الحكومة العراقية ورؤيتها وبرامجها بشأن أهداف التنمية المستدامة 2030، وبما يتواءم ورؤيتها في إعداد الإنسان العراقي، وتحديد آليات واضحة لمسارت العمل تستجيب لطبيعة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية المترابطة من ناحية، وحاجة العراق الملحة إلى بناء التزام مشترك مع المحيط الإقليمي والدولي؛ لمستقبل آمن مشترك من ناحية أخرى. إنَّ بناء الشراكات مع الشركاء في المجتمع القطاع الخاص والمجتمع المدني والجامعات في التعليم العالي أمر مهم للغاية، ليس للنهوض بكيفية المساهمة في المواءمة مع التحديات المتغيرة لعالم العمل المتغير فحسب، وإنَّما المساهمة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والتنمية البشرية، وبناء مجتمع المعرفة الذي يقود إلى مجتمع عالمي مستدام وسلمي.

2. بناء شراكات في مجال البحث العلمي، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي مع الجهات ذات العلاقة في الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فالشراكات ضرورة بحجم التحديات التي يواجهها البلد، ومن ثَمَّ فإنَّ المؤسسات جميعها بحاجة إلى بناء شراكات حقيقة فاعلة، والتقدُّم بخطًى واثقة في معالجة القضايا المجتمعية والمساهمة في تحقيق الأهداف التنموية. إذ توفِّر أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والأهداف الخاصة بها إطاراً شاملاً للحكومات؛ لمراجعة سياساتها، وأولوياتها البحثية، وزيادة الاستثمار العام وَفْقاً لذلك. فأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بمنزلة حافز لمؤسسات التعليم العالي؛ لإعادة هيكلة أولوياتها البحثية وإجراء إصلاحات تنظيمية فيها.

3. تمكين الجامعات ومراكز البحوث والدراسات من إقامة الشراكات مع المجتمع _القطاع الخاص والمجتمع المدني_؛ لضمان ابتكار برامج تعليمٍ وتعلُّمٍ تتواءم ومتطلبات المجتمع المحلي والعالمي وتستجيب لأحدث مستجدات التطوير العلمي عالمياً وإقليمياً ومحلياً.

4. تطوير المحتوى الدراسي: عن طريق مراجعة المناهج الدراسية في الاختصاصات جميعها، وتقوم هذه المراجعة؛ لتعرف مدى ارتباط المناهج الدراسية في الجامعات في ضوء موجهات ثلاث، وأولها: حاجات المجتمع وقضاياه المعاصرة، وثانيهما: متطلبات أهداف التنمية المستدامة، وثالثهما: مؤهلات سوق العمل ومهاراته (الإبداعية، والاجتماعية، والتطوعية وإطلاق المبادرات) وغيرها.

5. تطوير طرائق التدريس ووسائطه، ورفع الوعي بأهداف التنمية المستدامة والغايات العالمية ذات الصلة بين أعضاء هيئة التدريس، وتنمية قدرتهم على تضمين أهداف التنمية المستدامة في أنشطة التدريس والتعليم وفعالياتهما التي يقومون بيها، فضلاً عن دمج أدوات تطوير البرامج وتخطيط الدورات في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بوصفها أحد أهم مؤسسات الدولة في تحقيق الجودة من ناحية، والأهداف التنموية من ناحية أخرى.

6. إنشاء مراكز التميُّز ومراكز التنمية القائمة على التخصصات المتعددة والمتطورة؛ لمعالجة القضايا الملحة ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندتها الدولية.

7. تأكيد دور المنظمات الدولية ذات العلاقة بالمتابعة الميدانية، وتحقيق البرامج على أرض الواقع، وعدُّ ذلك جزءاً لا يتجزأ من عقد الشراكات على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي.

8. رصد التجارب الدولية والمحلية الناجحة ودراستها والإفادة منها.

9. دمج أهداف التنمية المستدامة في أدوات تطوير البرامج وتخطيط الدورات في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي بوصفها أحد مؤشرات تحقيق الجودة.

10. تزويد صانعي القرار وواضعي السياسات بالمعلومات اللازمة؛ لوضع الخطط، ورسم السياسات المستقبلية في المجالات التنموية جميعها، وفي أهداف التنمية البشرية الدولية وأجندتها حتى سنة 2030م.

نماذج لبناء شراكات بين الجامعات والمجتمع

1. محو الأمية وتعليم الكبار

مساهمة طلبة الجامعات وحملة الشهادات العليا في محو الأمية وتعليم الكبار

المؤسسات الحكومية	المجتمع المدني (المحلي والدولي)	القطاع الخاص
وزارة التعليم العالي طلبة الجامعات والمعاهد	نقابة الأكاديميين العراقيين	شركات الاتصال
وزارة التربية/ الجهاز التنفيذي لمحو الأمية البنى التحتية للمراكز والمناهج	نقابة المعلمين	المصانع وورش العمل في الأحياء الصناعية في بغداد والمحافظات
وزارة العمل والشؤون	المنظمات الإغاثية والإنسانية	روابط رجال الأعمال
وزارة التخطيط	الروابط والمراكز ذات العلاقة (تجمع وطن لحملة الشهادات العليا)	الشركات لتنفيذ البرامج
هيئة المستشارين الأمانة العامة لمجلس الوزراء	اليونسكو اليونسيف البنك الدولي الاتحاد الأوروبي	شركات الاتصالات

تتبنى الجهات في أعلاه إقامة شراكة، وإطلاق حملة وطنية كبرى لمحو الأمية وتعليم الكبار،

وتعمل على إعداد خطة متكاملة تحدد أدوار كل من الشركاء ووَفْق مراحل عملية الإعداد والتنفيذ والتقويم.

2. البطاقة الاقتصادية المدرسية والجامعية

العمل على إطلاق مشروع «البطاقة الوطنية الاقتصادية للجامعات العراقية» والذي يهدف إلى رفع الوعي بالمفاهيم الاقتصادية وقيمها لدى طلبة الجامعات، وإعطائهم مهارات تساهم في تنظيم حياتهم العملية المستقبلية وَفْق رؤية تتناسب وتطور علم الاقتصاد والمال، وقبل ذلك علم الإدارة فضلاً عن التطوُّر المتسارع في المعلومة والاتصالات والتكنلوجيا وهو ما يحقِّق لنا السبق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيما الهدف الرابع الخاص بالتعليم.

المؤسسات الحكومية	المجتمع المدني (المحلي والدولي)	القطاع الخاص
وزارة التعليم العالي طلبة الجامعات والمعاهد	البنك الدولي	المصارف والبنوك
وزارة التربية تلاميذ وطلبة	منظمات المجتمع المدني	شركات الاتصالات
البنك المركزي العراق	النقابات	روابط رجال الأعمال

تتبنى الجهات في أعلاه إقامة شراكة، وإطلاق المشروع الوطني للبطاقة الاقتصادية وتعمل على إعداد خطة متكاملة تحدد أدوار كل من الشركاء ووَفْق مراحل عملية الإعداد والتنفيذ والتقويم، واعتماد نظام الحوكمة والمحاسبية اعتماداً يضمن حقوق الجميع.